أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(المدى): الزيادة الطفيفة على التخصيصات الاستثمارية غير كافية للنهوض الاقتصادي

□ بغداد/ احمد عبد ربه

مشروع استثماري سياحي

وصف خبراء اقتصاديون الزيادة الطفيفة الطارئة على التخصيصات الاستثمارية بالخطوة غير الكافية للنهوض الاقتصادي المطلوب .

وأكدوا في تصريحات لـ (المدى الاقتصادي) ان الاتجاه الصحيح للموازنة يعطي الموازنة الاستثمارية تفوقاً على الموازنة التشغيلية سعيا لتقليص الانفاق الحكومي غير المطلوب .

واستبعد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري ان تكون هذه الزيادة في التخصيصات المالية الاضافية على المشاريع الاستثمارية وحدها كافية لتحقيق النهوض الاقتصادي المطلوب .

وقال الصوري لـ(المدى الاقتصادي) : ان زيادة التخصيصات المالية ليست وحدها الكفيلة بتحقيق الخطط الاستثمارية المطلوبة لكن من المهم مراقبة الانجاز اثناء العمل و تحقيق النتائج التي يطمح لها البرنامج الاستثماري ،مشيراً الى ان هنالك زيادة كبيرة قد حصلت منذ عام ٢٠٠٧ ولم نصل الى النتائج المرجوة بسبب التستر الواضح على المقصرين وعدم محاسبة المذنبين.

واضاف الصوري : هنالك زيادة في النفقات التشغيلية من حيث الارقام المطلقة ولا يوجد اي مبرر لاية زيادة ،مبيناً عدم وجود حسابات ختامية للسنوات السابقة وهذا يدل على عدم الجدية في التخصيصات الاستثمارية .

وتابع الصوري : ان هذه الحسابات تتيح للحكومة معرفة الموازنات السابقة بحيث تكون واضحة معرفة الارضية المالية التي تقف عليها الحكومة ،

وبين الصوري ان العجز الموجود في الموازنة سببه عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية بشكل صحيح والابتعاد عن تنظيم البرامج المستقبلية لعام ٢٠١٢ بالاضافة الى اعتماد الموازنة المالية لتخصيصات العجز الموجودة في القطاعات الأخرى .

اعتبر الخبير الاقتصادي علي الفكيكي التخصيصات المالية التي رصدتها الحكومة للمشاريع الاستثمارية بالخطوة الناجحة نحو تفعيل الاستثمار .

وقال الفكيكي لـ(المدى الاقتصادي)ان هذه التخصيصات لها التأثير الايجابي على مستوى تشغيل جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتقليل البطالة الموجودة ،لافتاً الى ان البطالة قد تجاوزت في الوقت الحاضر نسبة (٢٠٪) من السكان .

واضاف الفكيكي : يجب ان لا تنحصر هذه التخصيصات على القطاعات الحكومية وحسب بل من الضروري ان تشمل القطاع الخاص بكل اشكاله وان تعمل على توفير اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة. وتابع الفكيكي :على الحكومة التعجيل بصرف المبالغ المخصصة وعدم الاكتفاء بالتخصيص مؤكداً على ضرورة ازالة جميع القيود الموجودة في الروتين الحكومي والاجراءات التي يستوجب القيام بها عند تسجيل الشركات الاهلية لدى الحكومة .

وبين الفكيكي ان تسجيل الشركات الاستثمارية في الخارج لا تستغرق اكثر من يوم واحد، لافتا الى انه في بعض الدول لا يستغرق الامر سوى (٣ساعات) مشيراً الى ان تسجيل الشركات في العراق يتجاوز ثلاثة اشهر.

من جانبه عزا عضو مجلس النواب عبد الهادي الحساني سبب هذه الزيادة المخصصة للمشاريع الاستثمارية الى نسبة الزيادة الحاصلة في الايرادات النفطية .

وقال الحساني لـ(المدى الاقتصادي) : هنالك فائض طفيف في الواردات النفطية انعكس على واقع المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية .

واضاف الحساني : ان الاستثمار هو البعد المستقبلي الذي تتطلع له وزارة التخطيط والتعاون الانمائي فهي تسعى الى جعل الموازنة الاستثمارية تقدر بـ(٥٠٪)من الموازنة العامة ،لافتاً الى ان هذه القرارات من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي في جميع القطاعات بالاضافة الى تهيئة المجتمع وجعله مجتمعاً منتجاً وليس مستهلكاً .

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي كشفت في وقت سابق عن ارتفاع طفيف في التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية للعام الحالي بنسبة ٣,٨ بالمئة، مبينا أن التغيرات تركزت في عدة وزارات.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي لـ"السومرية نيوز"، إن "حصيلة التغييرات على الكلف الكلية للمشاريع الاستثمارية منذ بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر آب من العام الحالي بلغت خمسة تريليون و٩٩٣ مليارا وخمسة ملايين دينار لتصل مجموع المبالغ الاستثمارية للمشاريع ١٦٥ تريليونا ٢١٧ مليارا و ٤٠٠ مليون دينار، بعد أن كانت المبالغ المقررة لهذه المشاريع ١٥٩ تريليونا و٢٢٣ مليارا و ٩٠٠ مليون دينار خلال الفترة نفسها".

واضاف الهنداوي أن "نسبة الزيادة التي طرأت على المبالغ المخصصة للعام الحالي بلغت ٣,٨ بالمئة"، مبينا أن "تلك المبالغ هي أعلى من المبالغ الاستثمارية التي تم تخصيصها للعام الماضي ٢٠١٠ وبنسبة ١,٠ بالمئة والتي كانت بحدود ١٥٧ تريليونا و٦٧٥ مليارا و ٧٠٠ مليون دينار".

وتابع الهنداوي أن "التغيرات تركزت في وزارات الاعمار والإسكان والنقل والاتصالات والموارد المائية والداخلية والبلديات والأشغال العامة والعلوم والتكنولوجيا، فضلا عن جهات أخرى".

وكانت وزارة التخطيط أعلنت في وقت سابق أيضاً عن إدراج ٢٣٥ مشروعا جديدا خلال الفترة الممتدة من شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر تموز الماضيين من العام الحالي ٢٠١١، مبينة أن إجمالي التخصيصات لهذه المشاريع بلغت تريليونا و٢٧٤ مليارا و ٤٠٠ مليون دينار.

وكانت الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١١، بلغت ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي، والاقتراض داخليا وخارجيا، فيما بلغت النفقات التشغيلية ٥٦,٤ مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار، على أساس معدل ٧٦,٥ دولار للبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و ٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

وأعلنت وزارة التخطيط في ٢٢ من شهر أيلول الماضي، أن الموازنة المالية للعام المقبل ٢٠١٢ ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار وستخصص ٣٥٪ للموازنة الاستثمارية وهي بذلك ستكون اكبر ثاني موازنة مالية في الوطن العربي بعد السعودية.

يذكر أن وزارة التخطيط تعنى بمتابعة تنفيذ الإستراتيجيات السنوية والخمسية لخطط التنمية الشاملة وتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات الضرورية التي تحتاجها أجهزة الدولة وتأسيس قاعدة معلومات وطنية شاملة، فضلا عن تأمين البيانات الإحصائية والمعلومات الضرورية التي تحتاجها أجهزة الدولة وتأسيس قاعدة معلومات وطنية شاملة.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

قانون النفط والغاز

مازال قانون النفط والغاز يراوح في أروقة مجلس النواب أسيراً للخلافات السياسية والمصلحية البعيدة عن الابعاد الفنية والادارية والتنظيمية ، حيث شهد هذا القانون أكثر من مسودة واكثر من خلاف واكثر من رأي ، ورحل من الدورة البرلمانية السابقة الى الحالية لعدم الاتفاق عليه .

وان وزارة النفط تشرف الان على القطاع النفطي بجميع مفاصله الاستكشافية والتطويرية والانتاجية والتصديرية، إلا ان هذا الاشراف تشوبه الكثير من الاعتراضات والملاحظات على عدم حسن أدارة القطاع النفطي بشكل يلبي طموحات الاطياف كافة ، حيث ان الوزارة ترتبط حالياً بلجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني يطلق عليها لجنة الطاقة في مجلس الوزراء ، وكثر اللغط من قبل اطياف واسعة من المراقبين والخبراء بالشأن النفطي حول سيطرة الشهرستاني على توجهات وأداء وزارة النفط وتوجيهه لمسارات الوزارة في الاشراف والتخطيط والتنفيذ .

وبغض النظر عن هذا اللغط الذي أصبح صارخاً ومسموعاً ومعلناً ، فأن التأخير في اقرار قانون النفط والغاز وتوجه الوزارة تحت هذه الذريعة لابرام مايسمى بعقود الخدمة تحت يافطة جولات التراخيص امور تكاد تمثل الملمح الابرز في السياسة النفطية للحكومة الحالية والتي لم نتلمس منها أية نتائج ايجابية على مستوى الانتاج والتطوير باستثناء ارتفاع طفيف في حجم الانتاج والتصدير لم يتفق مع الاعلان الاولي لوزارة النفط في الفترات الاولى لجولات التراخيص النفطية والتي تحدثت فيها عن زيادات غير مسبوقة في الانتاج والتصدير ولاسيما للحقول العملاقة في القرنة ومجنون والرميلة .

وحيث ان وزارة النفط تواجه انتقادات عريضة لسياستها الحالية التي تعتمد طريقة ذر الرماد في العيون ولاتنسجم مع حجم التوقعات لها في تطوير الحقول والارتقاء بالقدرتين الانتاجية والتصديرية ، فأن الوزارة مطالبة بخطط استراتيجية تكشف فيها بوضوح حجم المشكلة والرؤية الحقيقية للتطوير والكشف أيضا عن مدى صحة الاحتياطي النفطي المعلن من قبلها والذي كان مثار تشكيك الكثير من الاوساط الخبيرة ، في وقت مازال قانون النفط والغاز يدور في فلك المناكفات السياسية التي قد يأتي يوم تحرق فيه اليابس والاخضر ، فيما تعول الاسواق العالمية كثيراً على النفط العراقي الذي مازال غير مستغل بشكل أمثل .

ولان قانون النفط والغاز يعد ضرورة قصوى ، فأن النخب السياسية مدعوة لتخليصه من أسر الخلافات التي تبدو في أحيان كثيرة عقيمة وغير ذات جدوى ، حيث نرى ان الوقت موات لاقرار هذا القانون بصيغة فنية بعيدة عن النظرة المصلحية الضيقة التي لاتجدي بنفع على الشعب العراقي الذي هو أحوج مايكون الان لمثل هذه القوانين التي تعيد ترتيب الاوراق والملفات الاقتصادية ليس على مستوى القطاع النفطي حسب بل على مستوى القطاعات الاقتصادية كافة ، وهو هدف أسمى ليس للقطاع النفطي بل للعراقيين كافة .

النفط: حجم استهلاك الغاز يبلغ ٥ ملايين متر مكعب يوميا

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

فيما أعلنت وزارة النفط ان حجم استهلاك العراق يبلغ ٥ ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً. دعا وزير النفط الاسبق عصام الجلبي إلى الكف عن سياسة المزايدة في حجم احتياطيات النفط الموجودة في كل من العراق وإيران، معتبراً أن الأرقام الدقيقة حول الاحتياطي المؤكد في دول المنطقة غير متوفرة .

وقال مدير عام العقود والتراخيص النفطية في الوزارة عبد المهدي العميدي لوكالة كردستان للأنباء(أكانيوز) إن "العراق بحاجة إلى ٥ ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي بهدف الوصول على الاكتفاء الذاتي".

وأضاف انه "من المؤمل ان يصل انتاج الحقول الغازية الثلاثة: عكاس والمنصورية وسيبة الى ٢٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتلبية جزء من احتياجات العراق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز".

واوضح العميدي ان"حقل عكاس سينتج خلال السنوات الثلاث المقبلة ١٠٠ مليون متر مكعب، وحقل المنصورية الغازي سينتج ٧٥ مليون متر مكعب، وحقل سيبة سينتج ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز.

ووقعت وزارة النفط الخميس الماضي عقدا نهائيا مع مؤسسة الغاز الكورية الجنوبية (كوغاز) لتطوير حقل غاز عكاس في محافظة الأنبار بغرب البلاد، فيما كان العراق قد أبرم في حزيران/ يونيو الماضي عقدين نهائيين مع شركات تركية وكويتية وكورية جنوبية لتطوير حقلي غاز سيبا والمنصورية.

وحدات تجميع الغاز

وجرى توقيع اتفاق حقل سيبا الواقع في البصرة مركز صناعة النفط بجنوب البلاد مع شركتي "تباو" التركية المملوكة للدولة و"كويت انرجي" الكويتية، لإنتاج ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا خلال ٢٠ سنة.

ووقعت مجموعة بقيادة "تباو" تضم أيضا "كويت انرجي" و"كوجاس" الكورية الجنوبية عقدا منفصلا لتطوير حقل غاز المنصورية بالقرب من الحدود الإيرانية في محافظة ديالى، لإنتاج ١٢٠ مليون قدم مكعب يوميا خلال ٢٠ سنة.

ويمتلك العراق العضو بمنظمة أوبك رابع اكبر احتياطيات نفطية في العالم، ويحرق نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا في حقوله النفطية الجنوبية.

في غضون ذلك دعا وزير النفط الاسبق عصام الجلبي إلى الكف عن سياسة المزايدة في حجم احتياطيات النفط الموجودة في كل من العراق وإيران، معتبراً أن الأرقام الدقيقة حول الاحتياطي المؤكد في دول المنطقة غير متوفرة. ورأى الجلبي في تصريحات صحفية نشرت مؤخراً أن خطط بغداد لزيادة إنتاجها إلى عشرة ملايين برميل يومياً بنهاية العقد الحالي غير واقعية.

وتشير الإحصائيات إلى أن الشرق الأوسط يضم أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ولكن النسبة قد تكون أكبر في حال حصول اكتشافات جديدة، وسبق للعراق وإيران الحديث عن اتجاههما لرفع التقديرات حول كميات النفط لديهما، وسط شكوك حول الحجم الحقيقي لتلك الاحتياطيات. وقال الجلبي، في لقاء مع برنامج أسواق الشرق الأوسط لقناة CNN الأمريكية إن الاحتياطيات في المنطقة هي الأعلى بالتأكيد والأكبر في العالم، وخاصة في الدول الخمسة المحيطة بالخليج، ولكنه استطرد بالقول إن السؤال يتركز حول الأرقام الدقيقة في كل بلد.

وأضاف الجلبي : لدى العراق كميات كبيرة من النفط بالتأكيد، لكن ما يهمنا هو كمية النفط القابلة للتحويل إلى الاحتياطي المؤكد، أعتقد أن أسواق العالم قد تقبلت وجود ١١٥ مليار برميل من النفط لدى العراق، ولكن إيران خرجت بعد أيام لتقول أن لديها ١٥٠ مليار برميل، ولو أن العراق لديه ١٥٠ مليار برميل لقالت طهران إن لديها ١٦٠ ملياراً، وأنا أرى وجوب الإقلاع عن هذا الأمر لأن هناك بالفعل كميات كبيرة لدى البلدين. وحول قدرة العراق على رفع إنتاجه إلى عشرة ملايين برميل يومياً خلال عقد قال الجلبي: هذا الرقم غير دقيق، هم يعرفون ذلك والعالم يعرف ذلك أيضاً، والأسواق لم تأخذ هذا الإعلان على محمل الجد.

ولفت الجلبي إلى أن الأرقام التي تقدمها المؤسسات الكبرى تشير إلى أن إنتاج العراق لن يتجاوز أربعة إلى ستة ملايين برميل خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.

وحول التقديرات التي ترجح عودة الإنتاج في ليبيا إلى مستوياته السابقة خلال ١٨ شهراً قال الجلبي: أعتقد أنه سيكون هناك حاجة لعدم التسرع في التقديرات إلا بعد تفحص البنية التحتية وحقول الإنتاج بشكل جيد.

وقال : أظن أن رفع الإنتاج لن يتم بهذه الوتيرة السريعة، بل سيصل إلى ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف برميل حتى نهاية العام، وبعد ذلك سيعتمد الأمر على الوضع الميداني، وقد يكون هناك حاجة إلى فترة تصل حتى ٢٤ شهراً قبل عودة الإنتاج إلى مستوياته السابقة قبل الحرب على حد تعبيره.

وفي سياق متصل، قال فريدون فشاركي، رئيس مجلس إدارة شركة فاكتس للطاقة، إن الأرقام المقدمة من حكومات دول الشرق الأوسط حول احتياطياتها من النفط غير دقيقة، وأضاف: قد يكون هناك أقل أو أكثر مما هو معلن، ولكن الأرقام غير مؤكدة .

الى ذلك طالبت عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية سوزان السعد بأن يكون للعراق تمثيل يليق بحجمه في منظمة أوبك باعتباره من الدول المؤسسة لهذه المنظمة.

وقالت السعد في بيان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن اعضاء لجنة النفط والطاقة البرلمانية فوجئوا لدى زيارة مقر منظمة أوبك في فيينا بعدم وجود من يمثل العراق في هذه المنظمة سواء على مستوى الخبراء او حتى صغار الموظفين ، على الرغم من كون العراق من ضمن الدول الخمس المؤسسة لمنظمة أوبك في عام ١٩٦٠ .

واوضحت السعد إن اعضاء لجنة النفط والطاقة كانوا قد زاروا مقر أوبك لتلقي سلسلة محاضرات مكثفة والمشاركة في ورش عمل بالتعاون مع المعهد العراقي للطاقة حول اسواق النفط العالمية والسياسات والتشريعات النفطية ، بعد ان سمحت رئاسة البرلمان بالسفر لثلاثة اعضاء فقط من اصل ١٦ عضوا في لجنة النفط والطاقة ، مما جعلنا نسافر على نفقتنا الشخصية بمساعدة منظمة أوبك من اجل الارتقاء بالعراق كدولة نفطية. وأشارت الى إن هذا الوفد كان أول وفد برلماني عراقي يزور منظمة أوبك منذ تأسيسها ، وقد فوجئنا بعدم وجود من يمثل العراق في هذه المنظمة ، وهذا يعد مؤشرا على وجود تهاون في هذا الأمر مبينة انه لدى استفسارنا عن اسباب ذلك اجاب الأمين العام للمنظمة بأن العراق لم يقدم مرشحين .

وشددت السعد على ضرورة ان يكون للعراق التمثيل المناسب في هذه المنظمة ، وأن تكون هناك تنمية وتطوير لخبرات وقدرات النواب والخبراء العراقيين في المجال النفطي بما يعزز مكانة العراق عالميا باعتباره واحدا من أهم الدول النفطية.

انخفاض مبيعات العملة بنحو ١٨ مليون دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي امس الثلاثاء انخفاضاً بنحو ١٨ مليون دولار لتصل إلى أكثر من ١٨٣ مليون دولار، مقارنة مع يوم أمس الأول الاثنين ، الذي سجلت فيه نحو ٢٠٢ (مليون دولار).

وذكرت النشرة اليومية للبنك المركزي ان جلسة أمس الثلاثاء شهدت انخفاضاً في مبيعات المزاد اليومي العلني لتصل إلى ١٨٣ مليونا و٧٤٣ ألف دولار تمت تغطيتها من قبل البنك بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار الواحد، مقارنة مع يوم أمس الاول الاثنين، حيث بلغت مبيعاته ٢٠٢ (مليون) و١٣٢ ألف دولار.

وبينت النشرة ان الطلب توزع بواقع ثمانية ملايين و ٨١٠ ألف دولار نقداً، فيما توزعت البقية البالغة ١٧٤ مليوناً و٩٣٣ ألف دولار على شكل حوالات خارجية تمت تغطيتها من قبل البنك بالكامل، وبسعر صرف بلغ ١١٨٣ ديناراً للدولار الواحد ضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ ديناراً للدولار الواحد، فيما لم تتقدم المصارف المشاركة في المزاد والبالغة ٢١ مصرفاً بأي عروض لبيع الدولار.

ويشار إلى أن البنك المركزي العراقي يجري جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية باستثناء العطل الرسمية.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ١,٤٩ %

□ بغداد / المدى الاقتصادي

سجل مؤشر سوق العراق للاوراق المالية في جلسة أمس الثلاثاء انخفاضاً بنسبة ١,٤٩ بالمائة مسجلا ١٣٩,٧٢ نقطة.

وقالت النشرة الصادرة عن السوق والتي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منها : جرى تداول اسهم ٣١ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا. واضافت النشرة : ارتفعت اسعار اسهم شركتين ، وانخفضت اسعار اسهم ١٩ شركة منها ، فيما حافظت ١٠ شركات على اسعار اسهمها" مبينة " تجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة اليوم ٧ مليارات و ٩٨٠ مليون سهم بقيمة ٢٠ مليارا و٢٥٣ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٦٤٠ عقد تداول ".وبينت النشرة ان القطاع المصرفي شهد تداول اسهم ١١ شركة ، انخفضت اسعار اسهم ٩ شركات ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٧ مليارات و ٧٩٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٩ مليارا و ٧٨٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٦٣ عقد تداول ".

واشارت الى ان القطاع الصناعي شهد تداول اسهم ٥ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركة واحدة ، وارتفعت اسعار اسهم شركة اخرى .